

ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية في سلطنة عمان: المبررات والتطلعات

The paucity of scientific research related to corruption practices in Governmental institutions: justifications and aspirations

د. سعود بن مبارك البادري - وزارة التربية والتعليم - سلطنة عمان - sd.albadri9@moe.om

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مبررات ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية، واستنتاج التطلعات المستقبلية لعلاج تلك الندرة معتمدة في ذلك على المنهج الاستنباطي. وأظهرت نتائج الدراسة ان هناك مجموعة من أسباب ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية كقلة مصادر المعلومات الخاصة بالفساد، وصعوبة الإجراء الميداني في البحوث المتعلقة بالفساد، وضعف ثقافة البحث العلمي في المجتمع. كما أظهرت نتائج الدراسة ان هناك مجموعة من التطلعات المستقبلية لعلاج ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية تكمن في تحديث وتنويع مصادر المعلومات الخاصة بالفساد وأشكاله، وتسهيل إجراءات العمل الميداني في البحوث المتعلقة بالفساد، وتعزيز ثقافة البحث العلمي في المجتمع. وقد أوصت الدراسة بالتأكيد على دور البحث العلمي باعتباره وسيلة للبحث والتشخيص والتحليل وإيجاد الحلول العلمية المناسبة.

الكلمات المفتاحية: ندرة؛ البحوث العلمية؛ ممارسات الفساد.

Abstract: The study aimed to identify the justifications for the scarcity of scientific research related to corruption practices in government institutions, and to deduce future aspirations to treat that scarcity, relying on the deductive approach. The results of the study showed that there are a number of reasons for the scarcity of scientific research related to corruption practices in government institutions, such as the lack of sources of information related to corruption, the difficulty of field procedure in research related to corruption and the weak culture of scientific research in society.

The results of the study also showed that there is a set of future aspirations to treat the scarcity of scientific research related to corruption practices in government institutions, which lies in updating and diversifying information sources related to corruption and its forms, facilitating field work procedures in research related to corruption, promoting a culture of scientific research in society. The study recommended emphasizing the role of scientific research as a means of research, diagnosis, analysis and finding appropriate scientific solutions .

Keywords: scarcity; scientific research; Corrupt practices.

المقدمة

تُعد عملية صناعة القرار السياسي أحد أبرز مهام الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها. إذ أصبح القرار السياسي للسلطات الحاكمة، وللمؤسسات والهيئات الدولية، وللشركات الاستثمارية والصناعية والإنتاجية - عابرة القارات - وغيرها؛ مبنياً على نتائج دراسات وبحوث معمقة، كما أن قراءة المستقبل، والتنبؤ بأزماته، ومتغيراته، والاستعداد له، لا يتم إلا من خلال الدراسات الاستشرافية المستقبلية، بالاعتماد على أساليب علم المستقبل، ومنهجيات البحث العلمي (الخطيب، 2020). وفي هذا المضمار؛ وبحسب رأي عمار (2013) "فنحن نعيش في زماناً كانت تسميته لا تتحدد مقومات البقاء والتميز فيه بالاقتصار على قوة السلاح أو امتلاك الثروة، وإنما تتحدد قبل هذا وذاك بامتلاك مفاتيح المعرفة، والقدرة على إنتاج المعرفة، وعلى خلق الثروة، لقد غدت المعرفة قوة، والقوة معرفة، ولم يعد معيار التقدم الحقيقي في تواصله واستدامته مكتفياً بما هو متبع اقتصادياً من مقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وإنما يفضلته ويتميز عنه ما يعرف بمعيار الرصد أو المخزون القومي المعرفي ونموه (NIR)".

إذ أن أهم أدوات التقدم مرهونة بالتقدم في مجال البحث العلمي، والتجارب العالمية تؤكد ذلك، وإن لم يتم هذا الاهتمام بالبحث العلمي؛ فإن العالم العربي سيبقى في منطقة التقليد والاستهلاك، ولن يصل لمستوى القياس العالمي بالتغني في وسائل الأعلام برقي الجامعات وأحجامها وأعدادها، بل بالفعل الحقيقي، والمنجز المتحقق على أرض الواقع (عبدالله، 2013، 87). وبالنظر إلى واقع البحث العلمي العربي، فإنه يتسم بانخفاض حجم الإنفاق عليه، حيث يتدنى حجم الإنفاق على البحث العلمي والتطوير دون الحد المقبول عالمياً (1%) من الدخل القومي الإجمالي، وهذا يؤدي إلى عدم توفر البنية التحتية اللازمة للبحث، وانخفاض الإنتاجية العلمية في الوطن العربي. (قنوع وآخرين، 2005).

إن المجتمعات العربية ما زالت غير قادرة على التعاطي مع إنتاج المعرفة على الوجه الكافي واللازم رغم مقوماتها المادية والمهذورة. (عبدالله، 2013، 31)، ومن أجل ذلك، فإن الدول العربية، ممثلة بوزارات التعليم العالي ومؤسساتها التعليمية، مطالبة اليوم بإعادة هيكلة البحث العلمي، بهدف رسم سياسات وطنية للبحث والتطوير، واتخاذ قرارات جريئة تجعل البحث العلمي مؤثراً وفاعلاً في مختلف جوانب الحياة. (حيدر، 2015، 287). حيث يعد البحث العلمي أحد الركائز الأساسية في عمل الجامعات لتحقيق أهدافها؛ وتستند عليه العملية التعليمية في مجالات التدريس والتفكير الإبداعي والتواصل العلمي بين الباحثين، كما يعد أحد المؤشرات الأساسية الدالة على رقي وتطور الجامعات عند التنافس فيما بينها بما يقوم به الأساتذة المدرسون ومراكزها البحثية من نتاج علمي؛ ولأجل ذلك اعتمدت الجامعات مختلف الاستراتيجيات في تشجيع الأساتذة على التأليف والنشر العلمي بكل أشكاله وفي مختلف تخصصاته (الكاميري، 2019، 181-182).

وتعتمد سمعة البحث العلمي في أي جامعة إلى حد كبير على نوع وعدد البحوث المنشورة في المجالات العلمية العريقة المعروفة لدى هيئات التصنيف، ويعد النشر العلمي أحد أهم المقاييس المستخدمة في تقدير مستوى الإنتاج العلمي، إذ لا قيمة للعلم إذا لم يتم نشره وإتاحته لخدمة البشرية، وذلك من منطلق أن العلم عالي النزعة، وأن المعرفة لا وطن لها؛ حيث أصبحت ذات صبغة عالمية بفضل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات التي سهلت التواصل بين العلماء والباحثين بغض النظر عن الحواجز الجغرافية، وقد شهدت الساحة العلمية تنافساً بين الباحثين النشطين للنشر في المجالات العلمية العالمية والمدرجة في قواعد البيانات المتخصصة، ومنها شبكة المعرفة Web of Knowledge (ISI) التابعة لمؤسسة ثومسون رويترز Thomson Reuters. ويعد العمل البحثي عالي المستوى من أهم الأسس التي ينتج عنها نتائج علمية قوية، يعقب ذلك صياغة الورقة البحثية وإعدادها بصورة علمية ماهرة ووضعها في القالب المطلوب لتقبلها المجالات العلمية الرصينة للنشر (الخطيب، 2020).

إن البحوث العلمية التي تتناول ظواهر ذات بعد اقتصادي واجتماعي وثقافي دائماً ما تواجه مشكلات متنوعة سواء كانت تلك المشكلات على مستوى الأفراد أو المجتمعات والحكومات، لهذا نجد أن الكثير من البحوث التي تتناول ظواهر الفساد فأنها تخضع هل جوانب تكاد تكون أقل من المستوى المطلوب الذي يجبان تكون فيه بمستوى تلك الظواهر الخطيرة والمتفشية بمختلف مفاصل المجتمع ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية (زيدان وقاسم، 2020). حيث يعد الفساد ظاهرة اجتماعية قديمة من حيث وجودها إلا أنها جديدة لانتشارها الواسع الذي تعدى الحدود والحواجز بين الدول، وصار الفساد حجر عثرة في سبيل تطبيق العدالة والمساواة وسيادة القانون مما اثر سلباً على القيم الأخلاقية، مزعزعا روح المواطنة ومعيقا لخطط التنمية وبرامج الإعمار (علوان، 2019). وهناك ادراك متزايد على مستوى كافة

الدول والمجتمعات بضرورة مكافحة الفساد بشتى أشكاله وصوره وأنماطه، بما يمثله من تهديد مباشر وغير مباشر على البعد المجتمعي والتنموي، كأحد أوجه انتهاك القانون، والخروج عن القيم والقواعد الأخلاقية السليمة (قطيط، 2016).

وقد حدد كثير من المختصين عدة آثار للفساد، وان الفساد يميل إلى التركيز على الثروة، ويؤدي الفساد إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، تكوين مراكز قوة مالية غير مشروعة، تقابلها فئات فقيرة ومعدومة تعاني من الحرمان وعدم وجودهم أساسيات الحياة اليومية، انعدم التوازن المالي في المجتمع يتسبب في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، كما أن الفساد يمكن إيجاده في جميع مجالات الحياة، ومن آثاره أيضا يتسبب في إعاقة التنمية الاقتصادية ويحول الاستثمارات في البنية التحتية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية، وكذلك يقوض الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المنشودة (داود، 2004) ولتفادي ذلك لابد من دراسة ظاهرة الفساد دراسات معمقة وعلمية وفق منهج واضح، إذ أن عملية إخضاع ظاهرة الفساد للبحث العلمي ذات أهمية كبيرة ولكنها تواجه جملة من المعوقات التي تحد من العملية البحثية وتغلق الطريق أمام إنجاز تلك البحوث (الشلهوب والخمسي، 2016).

وقد أظهرت نتائج دراسة الجبوري والجنابي (2015) أن إجراءات دعم البحوث في هذا المجال وقلة قواعد البيانات زادت من ضعف أداء إنجاز هذه البحوث، وضرورة العمل على تطوير استراتيجيات مناسبة يمكن أن تحد وتقضي على أشكال الفساد الإداري والمالي، وبالتالي تعزيز الأداء. وان قلة الدراسات الميدانية في ميدان بحوث مكافحة الفساد قد تؤثر من دعم الباحثين في هذا المجال مما يحتاج إلى بحوث ميدانية تعمل وفق المنهج والتصميم العلمي وتفتقر المكتبة العربية لمثل هذه البحوث مما يتسبب في مشكلة للباحثين في هذا المجال، مما يجب وضع حلول مناسبة ويجب أن تشمل هذه الحلول إجراءات ملموسة وقائية على شتى مستويات النظم الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الصدد يقوم المجتمع الدولي بدور الحافز والداعم لجهود الإصلاح في آن واحد (الجرواني، 2012). وقد أظهرت نتائج دراسة جربوي (2018) أن قلة الدراسات الميدانية في ميدان بحوث مكافحة الفساد قد تؤثر من دعم الباحثين في هذا المجال مما يحتاج إلى بحوث ميدانية تعمل وفق المنهج والتصميم العلمي وتفتقر المكتبة العربية لمثل هذه البحوث مما يتسبب في مشكلة للباحثين في هذا المجال، مما يجب وضع حلول مناسبة ويجب أن تشمل هذه الحلول إجراءات ملموسة وقائية على شتى مستويات النظم الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الصدد يقوم المجتمع الدولي بدور الحافز والداعم لجهود الإصلاح في آن واحد.

وأن مستوى المعوقات التي تم قياسها ذات تأثير واضح على مستوى إنجاز البحوث العلمية التي تختص في مجال مكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم النزاهة والشفافية، كما أظهرت وجود عدد من المعوقات ذات تأثير كبير على البحث العلمي المهتم في دراسة ظاهرة الفساد؛ كضعف التمويل الخاص بالأبحاث العلمية التي تعمل في مجال مكافحة الفساد، وافتقار الوسائل والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد على تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها وتبويبها، وعدم تسويق النشاط البحثي والترويج للبحوث في هذا المجال، وعدم وجود خطة وهيكلية علمية واستراتيجية واضحة لبحوث مكافحة الفساد والشفافية، وسفر الخبراء والباحثين المتخصصين خارج البلد بسبب التهديدات الأمنية والمجتمعية، وعدم الاستفادة من التجارب العالمية في مكافحة الفساد بما تقدمه في مجال البحث العلمي لمكافحة الفساد، وصعوبة العمل الميداني، وضعف الشعور بالمسؤولية اتجاه العمل البحثي (زيدان وقاسم، 2020).

كما توصلت نتائج دراسة سقني وهيشور (2020) إلى أنه وبالرغم من القوانين والآليات والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر لمكافحة الفساد إلا أنها لم تحقق الأهداف المطلوبة، وما زال الفساد يستشري ويتوسع على نطاق واسع، حيث لم تسلم منه الأجهزة الاستراتيجية في البلاد كقطاع المحروقات وقطاع الأشغال العمومية. كما تطرقت دراسة البادري (2022) إلى ملامح الظواهر الإدارية السلبية الأكثر شيوعا في المؤسسات العامة، من خلال إلقاء الضوء على مفهوم الظواهر الإدارية السلبية وأسبابها، ومظاهر الظواهر الإدارية السلبية وأنواعها وآثارها ومؤشرات، وتقارير منظمة الشفافية الدولية، وصعوبات الظواهر الإدارية السلبية وآلياتها. وترى دراسة السبيعي (2017) أن للإجراءات الإدارية دور كبير في مكافحة الفساد الإداري، وأن وضوح الآليات المتبعة في المسؤولية الإدارية أفضل الجهود لمحاربتها. وتوصلت دراسة بولبحال (2015) عدم وجود قواعد واضحة تقضي بتوفير الشفافية، وأن هناك تقاليد في القطاع الحكومي تدعم السرية وعدم الشفافية، كما لا توجد قنوات للمساءلة بمفهومها الواضح. وان غياب الديمقراطية يترتب عليه الشفافية والنزاهة وهذا يؤدي إلى ضعف هيبة القانون فتكون آثاره خطيرة ومدمرة (بوكحيل، 2012).

وقد تطرق النقيب (2010) إلى أن أحد المظاهر الأساسية لتضخيم التكاليف الحكومية هو انتشار ممارسة ظاهرة الفساد المالي والإداري وما تسببه من هدر وضياح للطاقت المادية والبشرية وتلاعب بالامتلاكات العامة ومحاولة سرقة المال العام بل وحتى سرقة المالي الخاص، وضرورة الوقوف بعمق على دراسة وتحليل أبعاد ظاهرة الفساد المالي والإداري والكشف عن القائمين بها، وتحليل أسبابها والتعليق على آثارها وبيان الآليات العملية لمواجهتها والحد من انتشارها بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وأن الفساد المالي والإداري يؤدي وبشكل مباشر إلى هروب المال العام من قبل المنتفعين من الفساد وبالمقابل هجرة العقول والكفاءات الوطنية المخلصة والمتضررة من الظاهرة مما يؤدي بالتالي شلل في العملية التنموية وضعف الحس الوطني والحرص على الانتماء الحقيقي لمصلحة الوطن والمواطن.

ومن أسباب انتشار الفساد تدخل أصحاب النفوذ تلا ذلك الجشع ورغبة الثراء السريع ثم المحسوبية تلاها عدم الجدية في مكافحة الفساد، وإلى انتشار بنود الفساد بجميع أشكالها وصورها في المؤسسات الحكومية ولعل أهمها اتخاذ القرارات للواسطة والمحسوبية والمحابة والجهوية واتخاذ القرارات لمنفعة شخصية والتحايل على القوانين يلها استخدام الوظيفة للتعد على المال العام والممتلكات العامة وإساءة المعاملة باسم الوظيفة والترجح من أعمال الوظيفة وتعاطي الرشوة ثم التزوير في المستندات (الحسن والبدائية، 2015) وأظهرت دراسة شياوتشون ودان (Ziochun & Dan, 2007) إلى أن مستوى الفساد الأكاديمي في الجامعات الصينية الحكومية كان متوسطا وأن ضعف الأخلاقيات العلمية لدى الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس أحد أهم ظهور هذه الأسباب. وإلى أن العوامل الاجتماعية احتلت المرتبة الأولى في أسباب الفساد ثم الأسباب الإدارية تليها السياسية والذاتية وفي المرتبة الأخيرة كانت الاقتصادية كما أشارت نتائج الدراسة أيضا إلى أن أكثر مظاهر الفساد في الجامعات هي المحابة أو التحيز يلها إساءة استخدام السلطة أما أهم المظاهر فهي الرشوة ودفع مقابل أمام الخدمة المشروعة أو غير المشروعة (السليم، 2012).

ودراسة الكعبي (2013) التي توصلت إلى نتيجة مركزية مفادها ضرورة الإصلاح العاجل وأوضح عدم تأهل التقاليد الأكاديمية والتنظيمية والعلمية من خلال استمرار سيادة الثقافة السياسية في الدولة وعدم نشوء ثقافات جديدة كآليات لانتخاب القيادات الجامعية وضعف المساهمة المجتمعية للجامعات والتي يفترض بها التعاون مع المجتمع في معالجة مشكلات منظومة التعليم العالي وإخراجها من عزلتها المؤسسية تجاه المجتمع وقطاع الأعمال الوطني والدولة الجديدة كما أن وجود الإدارة البيروقراطية يؤدي إلى التعطيل والتعقيد التنظيمي والعنف والتخريب الإداري ودون مسألة إدارية وقانونية. ودراسة فضة (2017) التي أسفرت نتائجها عن اعتماد تمويل البحث العلمي على القطاع الحكومي بشكل كبير ويؤدي ذلك إلى عرقلته، وذلك بسبب كثرة الإجراءات والبيروقراطية. ويرى كرادشة وآخرين (2019) أن المعوقات التي تواجه الباحثين من النواحي الاقتصادية والمجتمعية تتعلق بقلة الميزانيات البحثية، وضعف وقلة المكافآت والحوافز المادية للبحث العلمي، وعدم إدراك المجتمع لأهمية البحث العلمي. بينما معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية تقارب نسبة 60% وأن المعوقات الإدارية كانت هي الأشد وطأة على أعضاء الهيئة التدريسية في مجال البحث العلمي (المجيدل وشماس، 2010).

وتعقبيا على الدراسات السابقة؛ نجد أن أغلب البحوث والدراسات تناولت مستوى الفساد في الجامعات كدراسات شياوتشون ودان (Ziochun & Dan, 2007) والسليم (2012) والكعبي (2013) وكرادشة وآخرين (2019) والمجيدل وشماس (2010). وتناولت الكثير من البحوث معوقات البحث العلمي كدراسة فضة (2017) بينما تناولت بعض البحوث موضوع الفساد كبحث علي نظري قائم على المعارف والنظريات وتحديث وتطوير المعارف والنظريات والفرضيات العلمية كدراسة الجبوري والجنابي (2015) سقي وهيشور (2020) والبادري (2022) والسبيعي (2017) وبولحبال (2015) وبوكحيل (2012) والنقيب (2010) والحسن والبدائية (2015). بينما تناولت فئة من هذه البحوث العلمية النظرية المعوقات التي تواجه إنجاز البحوث العلمية لتشخيص وعلاج حالات الفساد في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية كدراسة الجرواني (2012) وجربوي (2018) وزيدان وقاسم (2020).

مشكلة الدراسة

يعتبر البحث العلمي من أهم وظائف الجامعات، وأنه الأداة الضرورية لإنتاج المعرفة وتطويرها والمحرك الرئيسي للتنمية، وبفضله تمكنت الدول الحديثة من تحقيق التنمية الشاملة، إذ بقدر ما يكون إيمان الدول والحكومات بأهمية البحث العلمي قويًا، وبيئة البحث

مناسبة، ومكانة الباحث مرموقة، والجهد والمال الذي تبذله لإنتاج المعرفة العلمية واستثمارها محفزا، بقدر ما يكون تقدّمها (الهلول، 2021).

وبناء على توصية زيدان وقاسم (2020) في التأكيد على دور البحث العلمي باعتباره وسيلة للبحث والتشخيص والتحليل وإيجاد الحلول العلمية المناسبة، والاستفادة من التجارب الدولية في مجال مكافحة الفساد من خلال البحث العلمي وما تستخدم به من تقنيات ووسائل فعالة، وتشكيل فرق بحثية من متلف المؤسسات لعقد مؤتمرات وندوات تخصصية ضمن فرق بحثية ميدانية. وتأسيساً على ما سبق ومن خلال إدراك الباحث لأهمية البحث العلمي في تناول قضايا الفساد. وتوصية عبداللطيف (2016) بحصر البحوث العلمية والتطبيقية المنتهية ودراسة إمكانية الاستفادة منها لقطاعات الإنتاج والخدمات بنتائج هذه البحوث. وإعداد الدراسات الإحصائية حول قضايا الفساد والإجراءات المضادة له ومتابعتها، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في مناقشتها، والتأكيد على التبني الجاد لنتائج الدراسات والمؤشرات الإحصائية الدالة على خريطة الفساد (منصف، 2018).

ونظرا لعمليات البحث والتقصي التي قام بها الباحث حول الدراسات والبحوث التي تُعنى بالفساد في المؤسسات الحكومية في سلطنة عمان؛ فإن الكثير من الدراسات التي تطرقت لبحوث الفساد أغلبها دراسات عربية وأجنبية، وفي الشأن العربي؛ تتطرق الدراسات النظرية إلى تشخيص ظاهرة الفساد والتعرف عليها من جوانبها كافة، ولكن مع ذلك تعاني من تكرار كثير من النقاط البحثية؛ مثل النقاط المتعلقة بأنواع الفساد وأسبابه وآثاره، الأمر الذي لا يمثل إضافة على المستويين النظري أو العملي. حيث سيطرت الدراسات الوصفية سيطرة شبه كاملة على مجال البحث في قضايا الشفافية والفساد، واتجاه غالبية الدراسات الوصفية إلى تناول العلاقة بين الفساد وغيره من المتغيرات تناولا نظريا خاليا من استخدام أية أساليب إحصائية تحدد طبيعة العلاقة تحديدا كميا، كذلك غياب الدراسات التتبعية التي يمكن أن تؤدي دورا مهما في معرفة مدى نجاح برامج وسياسات مكافحة الفساد من عدمه (الجوهري، 2018).

وعليه - وعلى حد علم الباحث - لم يجد دراسة تطرقت لموضوع الفساد في سلطنة عمان وفق المنهج العلمي التطبيقي القائم على تطبيق أدوات الدراسة على عينة تمثل المجتمع الأصلي للدراسة؛ وعليه فقد أحس الباحث بضرورة البحث في هذا الموضوع من خلال محاولة الكشف عن مبررات ندرة البحوث العلمية التي تتناول ظواهر الفساد وبالتالي تقديم تصور للتطلعات والتوجهات المستقبلية تجاه تطويره وتحسين وضعيته. وبناء عليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلين الآتيين: ما مبررات ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية؟ وما التطلعات المستقبلية لعلاج ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في ضرورة زيادة الاستثمار في مجالات البحث العلمي على المستوى القومي، وضرورة الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة التي أحرزت نتائج ملموسة في مجالات تطوير الدراسات العلمية ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي، واعتبار البحث العلمي مطلباً وطنياً بسبب أهميته في زيادة الإنتاجية وتحقيق الرفاهية للشعب، وتوجيه أنظار المسؤولين بالمؤسسات التعليمية والبحثية في الوطن العربي إلى توفير بيئة مناسبة لإعداد وتطبيق البحث العلمي وتعزيز الوعي لدى المسؤولين والباحثين بالمؤسسات التعليمية والبحثية بالتحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي، بما يساهم في مواجهتها والتغلب عليها، وتوضيح أهمية البحث العلمي ودوره في معالجة ظاهرة الفساد بمختلف جوانبها وأنواعها، كما تضيف الدراسة الحالية مصدرا علميا للدراسات اللاحقة التي تتناول موضوع البحث الحالي.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على مبررات ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية.
- 2- استنتاج التطلعات المستقبلية لعلاج ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية.

مصطلحات الدراسة

- البحث العلمي **Scientific research**: أسلوب منظم يهتم بدراسة ظاهرة أو مشكلة معينة، ويعمل على جمع المعلومات الموثقة وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات بإتباع أساليب ومنهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث هذه الظواهر والتحكم في أسبابها (الجرواني، 2012).

- الفساد **corruption**: انحراف عن القواعد واللوائح والأنظمة المعتمدة واستغلالها بأي طريقة كانت، أو استغلال للمنصب الذي يحصل الشخص من خلاله على مكاسب غير مشروعة (السبيعي، 2017). ويشير مصطلح ممارسات الفساد إلى أشكال الفساد المتمثلة في الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية والاحتيايل والاختلاس وتبييض الأموال.

منهج الدراسة

سيعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي لملائمته طبيعة الموضوع من خلال وصف المفاهيم الواردة في الدراسة وصفا علميا دقيقا، من أجل تحديد أسبابها، وجمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة.

نتائج الدراسة

بناء على استقراء الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ويهدف الإحاطة أكثر بالموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: مبررات ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية.

- قلة مصادر المعلومات الخاصة بالفساد وأشكاله: حيث تمثل مصادر المعلومات أدوات مهمة لجمع البيانات والمعلومات التي يحتاجها الباحث، وتنقسم مصادر المعلومات في البحث العلمي المصادر التقليدية؛ وهي المصادر المطبوعة أو الورقية أو السمعية أو البصرية، والمصادر الإلكترونية؛ وهي المصادر التي أتاحها تكنولوجيا المعلومات من خلال تحويل المجموعات الورقية إلى أشكال جديدة إلكترونية سهلة الاستخدام والتبادل مع المستفيدين في مواقع منتشرة جغرافيا على مستوى العالم.

وهناك المصادر التقليدية التي تنقسم إلى المصادر الأولية؛ وهي التي تتضمن معلومات تنشر لأول مرة وتعتبر معلومات المصادر الأولية أقرب ما تكون للحقيقة، كالتراجم والسير الشخصية وبراءات الاختراع والوثائق الرسمية الجارية والوثائق التاريخية المحفوظة والمخطوطات والكتب والتقارير السنوية والدورية المختلفة والمطبوعات الرسمية الحكومية والمراجع الإحصائية والمعاجم والقواميس والأطالس والمواصفات والمقاييس. بينما المصادر الثانوية تلك التي تحتوي على معلومات منقولة عن المصادر الأولية بشكل مباشر أو غير مباشر فالمعلومات في المصادر الثانوية قد تكون منقولة أو مترجمة لذلك فهي أقل دقة من المعلومات في المصادر الأولية، ومن أهمها الكتب والدوريات والموسوعات ودوائر المعارف والكتيبات والنشرات والأدلة.

ويعد عدم وجود مصادر ومراجع كافية للبحث العلمي من أهم المعوقات التي تقف في طريق الباحث، وقد يكون السبب الرئيسي في عدم وجودها جدة الموضوع وحدائته الذي يبحث به الباحث. وعلى الرغم من أهمية الدراسات التي تتناول العلاقة بين الفساد وغيره من المتغيرات، فإنها لا تزال قليلة، مع ندرة شديدة في الدراسات التي تبحث في المتغيرات الوسيطة المسببة لظاهرة الفساد. وقد أكدت نتائج دراسة الجبوري والجنابي (2015) أن قلة قواعد البيانات زادت من ضعف أداء إنجاز هذه البحوث. وأن هناك قلة الدراسات الميدانية في ميدان بحوث مكافحة الفساد قد تؤثر من دعم الباحثين في هذا المجال مما يحتاج إلى بحوث ميدانية تعمل وفق المنهج والتصميم العلمي (الجرواني، 2012) وأن قلة الدراسات الميدانية في ميدان بحوث مكافحة الفساد قد تؤثر من دعم الباحثين في هذا المجال مما يحتاج إلى بحوث ميدانية تعمل وفق المنهج والتصميم العلمي وتفتقر المكتبة العربية لمثل هذه البحوث مما يتسبب في مشكلة للباحثين في هذا المجال (جربوي، 2018).

- صعوبة الوصول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالفساد: قد يكون السبب صعوبة الوصول إلى المعلومات الخاصة بالفساد كتقارير أشكال الفساد الموثقة لدى المحاكم أو الأجهزة الرقابية، وبالتالي فإنه لن يحصل على معلومات كافية لبحثه العلمي إلا من المصادر الثانوية كالكتب وبعض البحوث المحكمة في الدول الأجنبية وبعض الدول العربية التي تتحدث عن الفساد كتأطير نظري بحث وليس تطبيقي.

كما أن وصول الباحث للمعلومات محدود للغاية، بحيث لا توجد قوانين شاملة حول حرية تداول المعلومات، والقوانين التي تناول الحق في الحصول على المعلومات لا تحتوي على أي أحكام خاصة بالإنفاد، يمكن استخدامها لضمان امتثال المؤسسات التي تتردد في الإفصاح عن المعلومات، ويمثل هذا الأمر إشكالية خاصة بالنسبة للبحث العلمي، حيث يقيد قدرة الباحثين على التحقيق في حالات الاشتباه في الفساد دون مواجهة عقبات قانونية. كذلك تعذر الوصول إلى بعض أوعية المعلومات خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت.

ان تعذر الوصول إلى بعض منابع المعلومات والبيانات العملية التطبيقية الميدانية خاصة في الدوائر الحكومية وإعاقة دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث كالإصلاحات والوزارات الأمنية أو هيئات الضرائب والتقييم العقاري ودوائر الرقابة المالية بحجج أمنية وسلامة المعلومات. وهو ما أشارت إليه نتائج دراسة جربوي (2018) والمتمثل في قلة الدراسات الميدانية في ميدان بحوث مكافحة الفساد والتي قد تؤثر من دعم الباحثين في هذا المجال وافتقار المكتبة العربية لمثل هذه البحوث مما يتسبب في مشكلة للباحثين في هذا المجال. وقد أكدت نتائج دراسة زيدان وقاسم (2020) ذلك من خلال افتقار الوسائل والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد على تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها وتبويبها.

- **عدم تطبيق المبادئ العامة لحرية تداول المعلومات :** أجمعت المواثيق والاتفاقات الدولية والأعراف المنظمة لعملية تداول المعلومات على عدد من المبادئ العامة التي يجب توافرها لكي تتحقق المعرفة التامة بالأوضاع داخل الدولة والمؤسسات العاملة فيها؛ كالكشف المطلق عن المعلومات :حيث أن المبدأ الأساسي الذي يجب أن يشيع هو حق المواطن في الحصول على المعلومات التي يطلبها، إلا في حالات محددة في القانون على سبيل الحصر، ونظرا للأهمية القصوى لهذا المبدأ فقد اجتمعت الاتفاقات الدولية على ضرورة أن يضاف هذا المفهوم إلى دستور البلاد، لكي يصبح حقا من الحقوق الأساسية، وبالمثل يجب أن يعد حجب المعلومات عن المواطنين من الجرائم التي يعاقب عليها القانون، وينطبق هذا الحق على جميع المعلومات المتوافرة لدى المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك الهيئات والشركات، بما في ذلك نشر اجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العمومية وتوزيع ملخص وفي بأهم نتائج هذه الاجتماعات.

والنشر التلقائي للمعلومات :انطلاقا من المبدأ السابق يجب ان تضمن الدولة النشر الواسع للمعلومات وإتاحتها للجميع دون تفرقة، بكافة الوسائل الممكنة، بحيث يصبح الأصل هو الإتاحة، على أن يكون النشر في صيغ مبسطة يسهل فهمها للجميع، وهو ما يتطلب أن تنشر المؤسسات وكافة الجهات المعنية كل المعلومات الأساسية الخاصة بالعمل والقوانين واللوائح المنظمة لها وكذلك الأوضاع المالية والخدمات التي تقدم للجمهور وسبل الحصول عليها وتكلفتها المالية إن وجدت، على أن تحدث هذه المعلومات سنويا على الأقل. وسهولة إجراءات الحصول على المعلومة :أن ينظم القانون سبل حصول الأفراد على المعلومة أما بإنشاء جهاز مستقل يتولى هذه المسألة أو بوضع الإجراءات القانونية التي تمكن الأفراد من الحصول على المعلومة واللجوء إلى القضاء في حال عدم التمكن من ذلك شريطة أن يتم كل هذا في غضون فترات زمنية قصيرة منصوص عليها في القانون، وبعبارة أخرى يجب أن تتمتع هذه الإجراءات بالبساطة والسرعة والتكلفة المجانية أو المحدودة (لجنة الشفافية والنزاهة، 2010).

- **عدم تسويق النشاط البحثي والترويج لبحوث الفساد:** وذلك لانعدام توافر منظومة متكاملة لرسم الخطط والسياسات للبحث العلمي ومراقبة تنفيذها على صعيد الجامعات والإعلان عن نتائج البحوث بشكل دوري من خلال الترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي لتطوير المؤسسات التعليمية وفي المجال الصناعي والتجاري ومنح فرص الاستثمار للقطاع الخاص في تمويل منظومة البحث والتطوير والتفاعل بين البحث وقطاع الإنتاج. ويقوى النشاط التسويقي للبحث العلمي في مجال مكافحة الفساد في المؤتمرات العلمية والندوات أو التقارير السنوية والذي يساهم في نشر ثقافة البحث في مجال مكافحة الفساد وتحفيز الباحثين واستثمار منصات الترويج والإعلان المقروءة والمكتوبة، مما يتيح إلى انتشار فكرة البحث وتبادل المعلومة مما تساهم في تنمية البحث في هذا المجال. وقد أكدت نتائج دراسة زيدان وقاسم (2020) ذلك من خلال عدم تسويق النشاط البحثي والترويج للبحوث في هذا المجال.

- **ندرة وجود خطة علمية واستراتيجية واضحة لبحوث الفساد:** عدم وجود نظام علمي واضح وفق هيكليّة عمل متسلسلة مترابطة للبحوث التي تهتم بمكافحة الفساد، إذ أن هناك العديد من الجهات تدعو للعمل لمكافحة الفساد وتطرح أفكارا بحثية ولكن مشتتة ومتباعدة للمؤسسات البحثية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي تفقد الاستراتيجية الخاصة في العمل مما تجعل عملية التكامل

ووضع الأهداف غير مكتملة وغير هادفة مما يحتاج إلى تناسق في وضع الهيكلية الخاصة. كما أن عدم الاستفادة من تجارب دول أخرى التي خاضت تجارب طويلة وفق أسس علمية وبحثية أدت إلى نتائج ناجحة، وبالتالي عدم نقل التجربة وتطويرها واستثمارها مع ضعف الخبرة وعدم وجود المهارة أدى إلى تراكم المشكلة مع عدم وجود بوادر عملية ميدانية محلية فأصبحت معوق ذو تأثير كبير أمام عجلة البحث العلمي، وبالتالي عدم وجود قاعدة بيانات خاصة ببحوث الفساد. وقد أكدت نتائج دراسة زيدان وقاسم (2020) ذلك من خلال عدم وجود خطة وهيكلية علمية واستراتيجية واضحة لبحوث مكافحة الفساد والشفافية وعدم الاستفادة من التجارب العالمية في مكافحة الفساد بما تقدمه في مجال البحث العلمي لمكافحة الفساد.

- صعوبة الإجراء الميداني في البحوث المتعلقة بالفساد: إن العمل في مجال بحوث الفساد فيها الكثير من المخاطر الأمنية أو المكانية أو الاجتماعية والوصول للعينة وتوفير البيانات والمخاطر التي تواجه الباحثين من قبل الجهات المستفيدة من الفساد مما تتسبب في عزوف الباحثين عن تنفيذ بحوث الفساد بسبب التهديدات المحدقة بهم من قبل بعض الجهات أو المخاطر المحدقة بالباحث عند بحثه عن معلومات تخص الفساد والفاستدين، مما اضطر الكثير من الخبراء والباحثين المتخصصين أصحاب العمق المعرفي في مجال البحث العلمي لمكافحة الفساد والشفافية للذهاب خارج البلد مما تسبب سفرهم في فراغ معرفي في مجال تخصصه مما أصبح ذلك معوقاً أمام إنجاز بحوث تخصصية في هذا المجال. وبالتالي عدم توفر بيئة آمنة للبحث العلمي؛ حيث يعد البحث العلمي عملية ديناميكية تعتمد على التفكير المبدع الخلاق الذي لا يمكن حث القادرين عليه إلا من خلال توفير المناخ المحفز، بالرغم من كل ما يتوافر للباحث من عوامل مساندة إلا أنه لا يستطيع أن يكون باحثاً مقتدراً إذا لم تتوافر له الشروط النفسية والأكاديمية التي تحفزه على العطاء العلمي (أبو جراد، 2020). وقد أكدت نتائج دراسة زيدان وقاسم (2020) ذلك من خلال صعوبة العمل الميداني.

- ضعف مهارات الباحث في إعداد البحوث ذات العلاقة بقضايا الفساد: ولعل عدم امتلاك الباحث للمعلومات الكافية حول موضوع البحث العلمي الذي يقوم به؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الباحث على حل هذا الموضوع بالشكل الأمثل، وإجراء البحث العلمي بالطريقة الصحيحة، كذلك عدم وجود الأساليب والطرق التي تساعد الباحث على القيام بالبحث العلمي بشكل صحيح، الأمر الذي يؤدي إلى وجود عدد كبير من المعلومات التي تبقى معلومات مهمة بالنسبة للباحث. كذلك فإن نقص كميات ونوعيات المعلومات المطلوبة، يمكن أن يؤدي إلى ارتكاب الخطأ في تشخيص المشكلة البحثية وقد يؤدي ذلك بدوره إلى أخطاء في الحلول المقترحة التي قد يأتي بها البحث المذكور. إن هذا المجال البحثي يحتاج إلى التوسع في إجراء دراسات تقويمية، تهدف إلى قياس فعالية البرامج والسياسات التي تتبناها الحكومة لمواجهة الفساد بناء على مقاييس موضوعية، ونماذج كمية، يتم بنائها لهذا الغرض.

- سيطرة النظام السياسي على توجيه البحوث ذات العلاقة بالفساد: إذ إن النظام السياسي السائد في مجتمع ما، يؤثر تأثيراً واضحاً على العلم ونموه واتجاهاته، وينعكس على أنشطة البحث العلمي المختلفة وتطويرها، وكذلك على مؤسسات البحث العلمي؛ فالنظام السياسي يؤثر تأثيراً بالغاً بممارساته على المناخ الفكري، فالبحث العلمي يتطلب ممارسة للحرية الأكاديمية في أجلى صورها، وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية، كما أن اتجاهات النخبة السياسية الحاكمة إزاء العلم-سواءً من ناحية تقديره باعتباره قيمة عليا في ذاته من ناحية، ووسيلة ناجعة من ناحية أخرى للتصدي للمشكلات التي يواجهها المجتمع-سيحدد إلى أي مدى حجم الاهتمام الذي سيعطى للمؤسسات العلمية، ودرجة التركيز على تأهيل أصحاب العلم، وكذلك مقدار التمويل الذي سيخصص للبحث العلمي (نايفه وأبو الهيجاء، 2002).

- الآثار المترتبة على نتائج بحوث الفساد على الجانب الاقتصادي للبلد وعلى الاستثمارات الأجنبية في البلد: حيث يعد البحث العلمي المدخل الجوهرى لتحقيق التنمية المستدامة، وأي مجتمع يسعى للتقدم في العلم والتكنولوجيا أو النهضة في كافة مجالات الحياة لا بد وأن يبني قاعدة علمية قوية للبحث متماز بالمرونة الكافية لمواجهة التغيرات السريعة والمستمرة، ويعد البحث العلمي نتاجاً لتفاعل عدة عوامل تتكامل فيما بينهما الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولا يكون فعالاً إلا بتوافر الظروف الاجتماعية المناسبة والإمكانيات الاقتصادية ومساهمته في تطوير البحث العلمي (أبو عبد الله، 2021).

فمن آثار الفساد أنه يؤدي إلى ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل، كما يؤدي إلى هجرة أصحاب الأموال إلى هجرة

أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة، مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء إلى البلد (حسن، 2018) فربط برامج وخطط البحث العلمي للجامعات ومراكز البحوث بخطط التنمية الوطنية والقومية للدولة وتأمين الحوافز المطلوبة لإنجازها أحد عوامل تطوير البحث العلمي، وبعبارة أوضح من الضروري أن تنسجم البحوث الجامعية والأكاديمية المحلية مع جهود التطوير المهني الرسمي عبر وزارات الدولة (عبيدو، 2014). وقد أكدت نتائج دراسة زيدان وقاسم (2020) ذلك من خلال سفر الخبراء والباحثين المتخصصين خارج البلد بسبب التهديدات الأمنية والمجتمعية، وأكدت نتائج دراسة النقيب (2010) إلى أن الفساد المالي والإداري يؤدي وبشكل مباشر إلى هروب المال العام من قبل المنتفعين من الفساد وبالمقابل هجرة العقول والكفاءات الوطنية المخلصة والمتضررة من ظاهرة.

- **ضعف ثقافة البحث العلمي في المجتمع:** ويعني غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بما يقود اليه البحث العلمي من فوائد وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث وتثبيطه؛ فالحياة الإنسانية تتقدم بالبحوث والدراسات العلمية وتتخاذل عندما يحاصرها المحافظون الذين جل همهم عدم الإفادة من تجارب الآخرين من المعاصرين، خاصة من توصلوا إلى نتائج تقود لتطوير الإنسان نحو الأفضل (تليوانت، 2018) وثمة وسيلة أخرى لرفع ثقافة البحث العلمي تكمن في الإدلاء بمعلومات عن التحقيقات في قضايا الرشوة وعن أحكام المحاكم. وهذا النوع من رفع الوعي قوي المفعول على الرغم من أن السلطات العامة وحدها هي التي تحفزه بصورة غير مباشرة، وتتوقف هذه الممارسة إلى حد كبير على التقاليد القضائية لكل سلطة مختصة. وأكدت نتائج دراسة كرادشة وآخرين (2019) أن المعوقات التي تواجه الباحثين من النواحي الاقتصادية والمجتمعية تتعلق بعدم إدراك المجتمع لأهمية البحث العلمي.

- **بيروقراطية الإجراءات الخاصة بالحصول على الموافقات الرسمية لتنفيذ بحوث الفساد:** إذ تضع المؤسسات ذات العلاقة بالبحوث والدراسات الكثير من العراقيل أمام الباحث للحصول على الموافقة حول تطبيق أدوات بحثه، لا سيما إذا تعلق الأمر بموضوعات حساسة كالفساد أو النزاهة أو الشفافية أو المسائلة، واذكر في هذا المقام دراسة "اتجاهات أفراد المجتمع نحو الظواهر الإدارية السلبية في تعليمية شمال الباطنة" والتي يفترض تطبيقها على تعليمية شمال الباطنة في العام 2012، وما صاحبها من إجراءات قد توصف بالتعجيزية تتمثل في تغيير عنوان الدراسة من مصطلح الفساد الإداري إلى الظواهر الإدارية السلبية بهدف تلطيف المصطلح وحذف بعض فقرات الاستبانة، ناهيك عن بقائها في مكتب معالي الوزارة أكثر من شهرين بهدف مراجعتها، وبعد إصدار تسهيل مهمة باحث إلى جهة الاختصاص بالتطبيق في تعليمية شمال الباطنة، تم مراجعة فقرات الاستبانة من قبل المختصين بالبحث العلمي وما ترتب على ذلك من تعديل وحذف وإضافة بعض الفقرات لأكثر من مرة، والجلوس مع مدير الدائرة آنذاك بحجة إثبات عن تطبيق الدراسة وان المديرية لا يوجد بها فساد، وبعد التعديل على فقرات الاستبانة بهدف التطبيق تم إصدار خطاب اعتذار عن تطبيق أداة الدراسة على العينة المستهدفة بدون إبداء الأسباب.

- **حيلولة البنية السياسية والاقتصادية دون إنتاج البحوث الخاصة بقضايا الفساد:** إن مقاومة نشاطات البحث العلمي تعتبر معوق إضافي في الأجهزة الإدارية للدول النامية وكثيرا ما تؤدي إلى الفشل، فالمقاومة التي قد تتجسد بصيغة رفض التعاون مع الباحثين أو رفض تبني وتنفيذ توصيات البحث يمكن أن تقود البحث العلمي إلى نتيجة الفشل، ومحدودية الثقة بإمكانية حل المشاكل عن طريق البحث العلمي، كمحدودية الثقة بالباحثين أنفسهم من حيث المقدرة على إيجاد حلول منطقية للمشاكل، والاعتقاد بأن نتائج البحث العلمي يمكن أن تؤدي إلى الانتفاش من بعض المكاسب الوظيفية المحققة، والاعتقاد من قبل البعض أنهم أجدر وأصلح من الباحثين في حل المشاكل، والاعتقاد بأن منهجية البحث العلمي تصلح لحل مشاكل نظرية وليست صالحة لحل مشاكل تطبيقية، والاعتقاد بأن تنفيذ توصيات البحث العلمي من شأنها أن يزيد من المسؤوليات الوظيفية للعاملين.

- **وجود تعميم كبير من قبل الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالفساد:** من خلال إحاطة الأرقام والإحصاءات الرسمية بسرية غير مبررة، وعدم تزويد الباحث بالحسابات الختامية أو التقارير المالية والكشوفات المالية بحجة أنها معلومات سرية عدم الثقة في الباحث وخوفهم من تسريب الحسابات إلى جهات أخرى بها تحت دعاوي أنها معلومات أمنية، في الوقت الذي يمكن الحصول على تلك المعلومات من جهات أجنبية كالبنك الدولي ومنظمات دولية أخرى، كذلك وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه، وافترض أن لديه أجندة خفية؛ فحراس المعلومات قد يعيقون دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث كالسجون والإصلاحيات أو المستشفيات، وأكدت نتائج دراسة بولحبال (2015) إلى أن هناك تقاليد في القطاع الحكومي تدعم السرية وعدم الشفافية.

كما تسيطر المعتقدات والعادات البالية على شرائح عديدة من أفراد المجتمع الذين يخشون التعاون مع الباحثين، خاصة في مجال البحوث الميدانية، إما لقناعة هؤلاء المبحوثين الذين يمثلون الرأي العام، بعدم أهمية آرائهم التي يمكن أن يحويها أي بحث علمي، أو لخوفهم من التعرض للمسائلة والعقاب إذا هم تعاونوا مع الباحث دون موافقة رؤسائهم في العمل، كذلك صعوبة قياس الرأي العام في الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، وذلك لصعوبة توافر مقومات هذا الرأي العام بمفهومه العلمي.

- وأخيراً؛ فإن سبب ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية في سلطنة عمان ربما يعود إلى الاعتقاد بعدم وجود قضايا فساد بالبلد وبالتالي لا تستحق إجراء بحوث ودراسات حولها؛ إلا أن الواقع منقوض لذلك الاعتقاد، كون أن تقارير جهاز الرقابة المالية والإدارية التي تصدر سنوياً تعج بقضايا وشبهات الفساد. إلا أن الجمهور لا يعرف تفاصيل ما ورد فيه من القضايا ذات الصلة بالاختلاسات والفساد الإداري والمالي وغيرها من القضايا التي ترتبط بسلوك الموظفين العاملين في الجهاز الحكومي وفي مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتتمثل ممارسات الفساد في إساءة استعمال السلطة والوظيفة التي أوكلت المهمة إليهم وبطرق مختلفة، شملت قضايا التعويضات لبعض دون حق، الأمر الذي أدى إلى تبديد المال العام وعدم الحفاظ على ممتلكات وأصول المؤسسات الحكومية. وشمل التقرير قضايا أخرى تتعلق بالرشاوى مع بعض مؤسسات القطاع الخاص والحكومة لإخفاء الإيرادات الحقيقية بغية التهرب الضريبي، وعدم حصول المؤسسات الحكومية على المبالغ المستحقة للحكومة، وإسناد بعض المشاريع دون طرحها في المناقصات العامة للحصول على أفضل الأسعار، وأخرى تتعلق بإصدار أوامر تغييرية لبعض منها، وتلاعب بعض المقاولين في تلك المشاريع لتحميل الحكومة أعباء مالية إضافية، إضافة إلى قيام بعض الجهات الحكومية بالاحتفاظ بإيرادات مالية دون توريدها لوزارة المالية، وتلاعب بعض الشركات الحكومية في دفع المستحقات عليها لخزينة الدولة، ناهيك عن الخسائر التي تتكبدها الشركات الحكومية دون مبررات، وبالتالي تأثير ذلك على المحصلة المالية السنوية (اللواتي، 2022).

جدير بالذكر أن الادعاء العام قد أوضح في العام 2016 أن النظر في شبهات قضايا النفط والغاز بدأ في 4 يوليو عام 2012، وبلغ عدد المتهمين في قضايا الفساد 60 متهمًا في 51 قضية، موزعة على كافة المؤسسات الحكومية ولا تقتصر على النفط والغاز فقط. ووجود قضايا فساد في استحقاق الأراضي بوزارة الإسكان تورط فيها موظفون من الوزارة (أثير، 2016) ولعل إصدار جنائيات مسقط حكمها بالسجن لـ 10 متهمين في القضية المعروفة إعلامياً باسم "اختلاسات وزارة التربية" من أصل 18 متهمًا تمت إحالتهم للقضاء من قبل الادعاء العام في العام 2019 لدليل على ذلك.

المحور الثاني: التطلعات المستقبلية لعلاج ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية:

- تحديث وتنويع مصادر المعلومات الخاصة بالفساد وأشكاله: إذ أن استخدام المصادر المتعدد في البحوث العلمية يساعد على تلبية توقعات المجتمع الأكاديمي المستهدف، ويدل على أن الكتابة الشخصية للبحث لا تعتمد بشكل أساسي على الرأي الشخصي، بل هناك العديد من المصادر التي تم الرجوع إليها خلال العملية التي وصل بها الشخص إلى استنتاجاته الخاصة حول الموضوع، وتساهم كثرة الاطلاع على المصادر في تفوق الباحث في مجال عمله نظراً لاكتسابه ثقافة كبيرة، وإحاطته بكافة جوانب البحث. كما تساعد على إظهار قدرة الشخص على دمج المواد من مجموعة مختلفة من المصادر، وتمكن القراء من متابعة المراجع أو وجهات النظر التي تهمهم بشكل خاص، وعليه يجب العمل على تطوير وتحديث منظومة المعلومات البحثية في المكتبات الجامعية حول موضوعات الفساد والشفافية والنزاهة حتى يستفيد منها الباحثين، وإتاحة المعلومات المتوافرة للراغبين في البحث والدراسة للباحثين وحث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث المتخصصة على بناء وتنظيم قواعد معلومات وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وإعداد الإحصاءات والتقارير الدورية، وتحديث المعلومات بصفة مستمرة، إضافة إلى دعم إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد،

- تذليل صعوبة الوصول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالفساد من خلال إتاحة المعلومات الخاصة بالفساد كتقارير أشكال الفساد الموثقة لدى المحاكم أو الأجهزة الرقابية، وتشريع قوانين حول حرية تداول المعلومات والقوانين التي تتناول الحق في الحصول على المعلومات، وإتاحة الوصول إلى أوعية المعلومات خاصة في الإدارات الحكومية. إن تسهيل حصول المواطن على المعلومة فلا يمكن أن يكون هناك نزاهة وشفافية دون ضمان تدفق المعلومات وسهولة الوصول إليها.

- تطبيق المبادئ العامة لحرية تداول المعلومات كالكشف المطلق عن المعلومات والنشر التلقائي للمعلومات وسهولة إجراءات الحصول على المعلومة، من خلال إصدار تشريع قانوني ينص إلزاماً على حرية تداول المعلومات ووضع معايير أساسية لذلك، وضرورة وجود آلية إدارية للإفصاح الاستباقي عن المعلومات، وآليات محددة لوصول الجمهور إلى المعلومات، مع ضمان وجود هيئة مستقلة للتظلم من رفضها طلبات الحصول على المعلومات، وإنشاء دائرة معلومات تقوم بتزويد الباحث بالمعلومات التي يحتاجها مستقبلاً لتطوير قدراته البحثية والمهنية، والعمل على استمرار العمل على تعزيز مفهوم حرية تداول المعلومات، لما لها من دور إيجابي في تهيئة البيئة الملائمة لتحسين مستوى تحقيق الشفافية الإدارية وزيادة فعاليتها، اعتماداً على الثقة والمصادقية وقيم العدالة والنزاهة وأخلاقيات الوظيفة والشفافية، مع فرض عقوبات محددة لحجب المعلومات (البريري، 2016).

- تسويق النشاط البحثي والترويج لبحوث الفساد من خلال وضع استراتيجية لتسويق البحث العلمي وتوظيفه في تنمية المجتمع، وتوفير متطلبات إقامة المؤتمرات العلمية السنوية المحلية والدولية، وتوفير قنوات وآليات التواصل بين الباحثين والجهات المستفيدة من مخرجات البحوث العلمية، وتفعيل الشراكة بين المؤسسات البحثية والشركات المحلية لربط البحث العلمي بقضايا ومتطلبات المجتمع. والعمل على نشر الدراسات المتعلقة بقضايا الفساد في وسائل الإعلام التقليدية والحديثة، وإيصال نتائجها لأكبر عدد ممكن من المواطنين، من خلال تقديم عرض ميسر وجذاب للبحث، يتم نشره إلكترونياً على شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الجامعات أو المراكز البحثية التي تصدر عنها الدراسة.

- ضرورة وجود خطة علمية واستراتيجية واضحة لبحوث الفساد: من خلال لفت أنظار المعنيين وواضعي السياسات وصناع القرار لضرورة العمل على وضع الخطط الدقيقة والاستراتيجيات الموضوعية التي من شأنها أن تعزز العملية البحثية وتطورها وتزيد من فاعليتها، وإشراك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والمرجعيات الدينية في وضع الخطط البحثية لمجابهة ظاهرة الفساد بكل أنواعه. وإقامة شبكة وطنية إلكترونية لبحوث الفساد، تربط بين الجامعات والمؤسسات البحثية من ناحية، والمؤسسات التنفيذية والتشريعية من ناحية أخرى، تعلن عليها الخطة البحثية الموحدة لقضايا الشفافية والفساد، كما يلزم الباحثين بوضع بياناتهم ودراساتهم عليها، حتى يتسنى الاستفادة من الجهود البحثية المبذولة من قبل العاملين في مؤسسات مكافحة الفساد، أو من قبل غيرهم من الباحثين على حد سواء. وبناء مقياس موضوعي لقياس مدى تقدم الدولة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ويطبق على نحو دوري، بمشاركة المتخصصين من الأكاديميين والسياسيين والموظفين وأعضاء المجتمع المدني. وقد أكدت نتائج دراسة الجبوري والجنابي (2015) على ضرورة العمل على تطوير استراتيجيات مناسبة يمكن ان تحد وتقضي على أشكال الفساد الإداري والمالي.

- تسهيل إجراءات العمل الميداني في البحوث المتعلقة بالفساد من خلال توفير بيئة آمنة للبحث العلمي تعتمد على التفكير المبدع الخلاق الذي لا يمكن حث القادرين عليه الا من خلال توفير المناخ المحفز، وتذليل المخاطر الأمنية أو المكانية أو الاجتماعية، وتوفير البيانات للباحثين من قبل الجهات المستفيدة من الفساد.

- تطوير مهارات الباحث في إعداد البحوث ذات العلاقة بقضايا الفساد وذلك برفع الكفاءة البحثية للباحثين، من خلال إجراء دورات علمية متخصصة بهدف توفير بيئة من التحفيز نحو الأبحاث التي من شأنها رفع مستوى المعرفة والمهارة وتحقيق الإبداع البحثي. على اعتبار البحث العلمي الأداة الفعلية للوصول إلى المعارف والحقائق والنظريات العلمية، كما أنه مقياس لنمو المجتمعات ورفقها الاجتماعي والاقتصادي والتقني والمساهمة الثقافية والعلمية في الحضارة الإنسانية، وأن النهوض بالبحث العلمي لا يكون إلا باستقامة الباحث نفسه وامتلاكه المهارات البحثية، وينبغي عليه أن يتمتع بالصبر والجلد والأمانة العلمية والدقة والمصادقية والعمل بمقتضى العلم؛ ليكون له الفضل في الرقي بالبحث العلمي.

- تقليل الآثار المترتبة على نتائج بحوث الفساد على الجانب الاقتصادي للبلد وعلى الاستثمارات الأجنبية في البلد: من خلال تنشيط وإعمال السياسات الضرورية لاجتثاث الفساد الإداري بوصفه ظاهرة مدمرة لعملية التنمية الاقتصادية، وتشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي جرائم الفساد المالي والإداري لتشكيل منظومة ردع خاص وعام لكل من تسول له نفسه الانزلاق في هذا المنزلق الخطير، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية في الإدارات العامة وتوحيها صلاحيات واسعة لمحاسبة المقصرين والمهملين، وملاحقة مرتكبي الفساد المالي والإداري، وتفعيل دور الحكومة من أجل الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري كون تلك الظاهرة تمثل أعلى درجات الهدر والضياع في الممتلكات وثروات المجتمع

والتلاعب وسرقة المال العام، كذلك إعداد تقرير سنوي عن حالة النزاهة والشفافية في جميع القطاعات الحكومية يقوم على مراجعة مؤشرات الفساد الدولية والوطنية ومدى التقدم في محاربة الفساد أو القصور في علاجه.

- تعزيز ثقافة البحث العلمي في المجتمع: من خلال التعاون والتنسيق بين عمادات البحث العلمي لوضع الآليات التي من شأنها تعزيز ثقافة البحث العلمي لدى أفراد المجتمع وتفعيل نشاطاتها وجهودها لفتح آفاق جديدة وفرصاً عديدة أمام الباحثين من أجل نشر ثقافة البحث العلمي، كذلك إقامة الندوات العلمية واللقاءات لتوضيح أهمية البحث العلمي لأفراد المجتمع. وإيفصاح العام للمواطنين عن أداء وممارسات جميع القطاعات الحكومية في ضوء مفهوم المواطنة التي ينبغي أن تكون أساساً للعلاقة بين المؤسسات العامة والجمهور وبين السلطة والمواطن.

- تذليل الإجراءات الخاصة بالحصول على الموافقات الرسمية لتنفيذ بحوث الفساد: من خلال تحفيز الباحثين لإعداد البحوث التي تساهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في الواقع الفعلي، ودعم المشروعات البحثية الموجهة لهذا الغرض عن طريق قيام الجامعات بتمويل تلك الأبحاث، أو ترشيحها للحصول على منح بحثية من جهات أخرى، وبالتالي تحديد جائزة علمية لأفضل البحوث التي تعالج ظاهرة الفساد ضمن مستويات مجلس البحث العلمي.

- تشجيع البنية السياسية والاقتصادية على إنتاج البحوث الخاصة بقضايا الفساد، من خلال دعم وإجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وإعداد الدراسات الإحصائية الخاصة بقضايا الفساد والإجراءات المضادة له ومتابعتها، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني لمناقشة استراتيجيات العمل، والتأكيد على التنبؤ الجاد لنتائج الدراسات والمؤشرات الإحصائية الدالة على خريطة الفساد، وإيجاد حلقة وصل بين الباحثين وصانعي القرار، يتمكن الباحثون عن طريقها إيصال نتائج وتوصيات دراساتهم إلى الجهات المسؤولة عن تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد، من خلال تحديد مسؤول إداري يتولى الجوانب المتعلقة باستلام الدراسات من الباحثين ومراجعتها وإعداد التقارير بشأن محتواها وما يمكن تفعيله من توصياتها.

الخاتمة

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من أسباب ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية كقلة مصادر المعلومات الخاصة بالفساد، وصعوبة الوصول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالفساد، وعدم تطبيق المبادئ العامة لحرية تداول المعلومات، وعدم تسويق النشاط البحثي والترويج لبحوث الفساد، وندرة وجود خطة علمية واستراتيجية واضحة لبحوث الفساد، وصعوبة الإجراء الميداني في البحوث المتعلقة بالفساد وبالتالي عدم توفر بيئة آمنة للبحث العلمي، وضعف خبرات الباحث في إعداد البحوث ذات العلاقة بقضايا الفساد، وسيطرة النظام السياسي على توجيه البحوث ذات العلاقة بالفساد، والآثار المترتبة على نتائج بحوث الفساد على الجانب الاقتصادي للبلد وعلى الاستثمارات الأجنبية في البلد، وضعف ثقافة البحث العلمي في المجتمع، وبيروقراطية الإجراءات الخاصة بالحصول على الموافقات الرسمية لتنفيذ بحوث الفساد، وحيولة البنية السياسية والاقتصادية دون إنتاج البحوث الخاصة بقضايا الفساد، وجود تعميم كبير من قبل الجهات والمؤسسات ذات العلاقة بالفساد، عدم وجود قضايا فساد بالبلد وبالتالي لا تستحق إجراء بحوث ودراسات حولها.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من التطلعات المستقبلية لعلاج ندرة البحوث العلمية المتعلقة بممارسات الفساد في المؤسسات الحكومية تكمن في تحديث وتنوع مصادر المعلومات الخاصة بالفساد وأشكاله، وتذليل صعوبة الوصول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالفساد، وتطبيق المبادئ العامة لحرية تداول المعلومات، وتسويق النشاط البحثي والترويج لبحوث الفساد، وضرورة وجود خطة علمية واستراتيجية واضحة لبحوث الفساد، وتسهيل إجراءات العمل الميداني في البحوث المتعلقة بالفساد، وتقوية خبرات الباحث في إعداد البحوث ذات العلاقة بقضايا الفساد، وتقليل الآثار المترتبة على نتائج بحوث الفساد على الجانب الاقتصادي للبلد وعلى الاستثمارات الأجنبية في البلد، وتعزيز ثقافة البحث العلمي في المجتمع، وتذليل الإجراءات الخاصة بالحصول على الموافقات الرسمية لتنفيذ بحوث الفساد، وتشجيع البنية السياسية والاقتصادية على إنتاج البحوث الخاصة بقضايا الفساد.

وقد أوصت الدراسة بالتأكيد على دور البحث العلمي باعتباره وسيلة للبحث والتشخيص والتحليل وإيجاد الحلول العلمية المناسبة، والعمل على تثمين مخرجات البحث وتوظيف نتائجها وتوصياتها في تطوير مجالات التنمية، والتركيز على تحقيق التعاون الفعال بين الجامعات والمراكز البحثية في سلطنة عمان والمؤسسات الحكومية في مجال مكافحة الفساد بهدف إيصال البحوث التطبيقية إلى أماكن الاستفادة منها،

والاستفادة من التجارب الدولية في البحث العلمي في مجال مكافحة الفساد، وضرورة عرض التقارير والتحقيقات أمام الرأي العام وفي مختلف وسائل الإعلام معززة بالوثائق والشواهد وعدم التستر على المفسدين مهما كان مستواهم، وإعداد دراسة مسحية تطبيقية حول آراء أفراد المجتمع بسلطنة عمان حول ظاهرة الفساد.

المراجع العربية والأجنبية

- أثير. (2016). الادعاء العام يؤكد وجود فساد في استحقاق الأراضي وينشر تفاصيل. <https://www.atheer.om/archives/26058>
- البادري، سعود مبارك. (2022). الظواهر الإدارية السلبية في المؤسسات العامة الملامح والطموحات. مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية، (1)3.
- البربري، محمد أحمد عوض. (2016). دراسة ميدانية لحرية تداول المعلومات في تحقيق الشفافية الإدارية بالمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الزقازيق. مجلة كلية التربية، 35(4).
- الهلول، هادية العود. (2021). واقع البحث العلمي في البلدان العربية: المعوقات ومقترحات للتطوير - حالة تونس. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، (5).
- تليوانت، عقيلة. (2018). أبرز المعوقات التي تحد من إجراء البحوث العلمية في التعليم العالي بالجزائر. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، (2)1.
- الجبوري، مهدي عطية والجنابي، جاسم محمد. (2015). استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي و دورها في تعزيز الأداء المنظمي : دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام .مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، (14).
- أبو جراد، خليل. (2020). التحديات والمعوقات التي تواجه طلبة الدراسات العليا في البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية : الواقع والمأمول. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، 13(1).
- الجرواني، نادية عبد الجواد ، (2012)، تصور تخطيطي مقترح لتفعيل تطبيق الشفافية في المؤسسات التعليمية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، 1(33).
- الجوهري، أماني عبدالهادي. (2018). أدبيات الشفافية والفساد ودورها في مكافحة الفساد في مصر. دراسات، 19(3).
- حسن، شريهان ممدوح. (2018). جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة. المجلة القانونية، (4).
- الحسن، خولة والبدائية، ذياب. (2015). أثر الجهود الحكومية في مكافحة الفساد، والرضا عن أداء الحكومة في مشاركة المواطنين في الحراك الشعبي في الأردن. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 2(9).
- حيدر، عبد اللطيف حسين. (2015). إعادة هيكلة التعليم العالي – من تعليم عال إلى تعلم عال. الجمهورية اليمنية.
- الخطيب، خليل محمد. (2020). واقع البحث العلمي في الوطن العربي (2008-2018) دراسة وصفية تحليلية. منظمة المجتمع العلمي العربي.
- داود، خير الله. (2004). الفساد مظاهره العالمية وآليات ضبطها. مجلة المستقبل العربي، 13(309).
- زيدان، حسين حسين، وقاسم، مهدي علي. (2020). المعوقات الأكاديمية التي تواجه إنجاز البحوث العلمية لتشخيص وعلاج حالات الفساد في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المجتمع: دراسة ميدانية. المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية، (1)2.
- السبيعي، فالح بن فرج. (2017). أثر تطبيق الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري في الشركات المالية السعودية. المجلة العربية للإدارة، (1)37.
- سقي، عبلة وهيشور، محمد أمين. (2020). ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري: دراسة في الأسباب وآليات المكافحة. المجلة الجزائرية للسياسة العامة، (1)8.
- السليم ، نوفة فضل الله. (2012). الفساد في الجامعات الأردنية : أسبابه ومظاهره وسبل التغلب عليه. [رسالة دكتوراه غير منشورة] جامعة اليرموك.
- الشهلوب ، هيفاء بنت عبد الرحمن والخمسي، سارة بنت صالح. (2016). مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات والمؤشرات التخطيطية، مركز أبحاث كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
- عبداللطيف، خوشي عثمان. (2016). واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توظيف التكنولوجيا [الصين وماليزيا واليابان] أنموذجاً. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (30).
- أبو عبد الله، ياسمين إبراهيم. (2021). دور الجامعة في تطوير البحث العلمي :دراسة ميدانية بجامعة دمايط. المجلة العلمية لكلية الآداب، (4)10.

- عبدالله، يوسف عبد الغفار. (2013). إنتاج الوعي العلمي: إضاءات لدور الجامعات العربية في البحث العلمي وخدمة المجتمع . دار الفكر العربي.
- عبيدو، علي إبراهيم. (2014). جودة البحث العلمي: الأخلاقيات والمنهجية والإشراف. دار الوفاء للطباعة والنشر.
- علوان، محمد حسين. (2019). دور القنوات الفضائية المحلية في تشكيل معارف واتجاهات طلبة الجامعات العراقية نحو الفساد الإداري. مجلة كلية التربية، (35).
- عمار، حامد. (2013). تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر. الدار المصرية اللبنانية.
- فضة، إياد بن حكم. (2017). معوقات البحث العلمي من واقع التجربة الأردنية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، (3)8
- قطيط، عدنان محمد. (2016). مكافحة الفساد الإداري بمؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر: بدائل استراتيجية مقترحة. دراسات عربية في التربية وعلم النفس، (69).
- قنوع، نزار وإبراهيم، غسان والعص، جمال. (2005). البحث العلمي في الوطن العربي: واقعه ودوره في نقل وتوطين التكنولوجيا. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، (4)27.
- الكامري، إدريس. (2019). تحديات النشر العلمي الإلكتروني الجامعي في العالم العربي. مؤتمر تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي. 29-30 مارس 2019. برلين.
- بوكحيل، حكيمة. (2016). دور هيئة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد الإداري. مجلة دراسات، (46).
- كرداشة، منير والمعولي، ناصر والهاشمية، أمل ناصر. (2019). المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان: دراسة كمية تحليلية. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، (1)12.
- الكعبي، كاظم لفته. (2013). مؤسسة الفساد في منظومة التعليم العالي بالعراق (مقاربة منهجية في المفهوم والهيكل الداخلي وآليات المناهضة) بحث ضمن المؤتمر العلمي السابع: مظاهر الفساد وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها في العراق. جامعة البصرة.
- لجنة الشفافية والنزاهة. (2010). التقرير الثالث تعزيز جهود الشفافية والنزاهة. جمهورية مصر العربية. من موقع: <https://manshurat.org/node/11090>
- بولحبال، أسماء. (2015). إشكالية الحد من الفساد : الدروس المستفادة من التجارب الدولية .[رسالة ماجستير غير منشورة] جامعة قسنطينة 2 .
- اللواتي، حيدر بن عبد الرضا. (2022). قضايا الفساد جرائم مستمرة. جريدة الرؤية <https://alroya.om/post/296621>
- المجيدل، عبدالله وشماس، سالم مستهيل. (2010). معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجاً. مجلة جامعة دمشق، (2+1)26.
- منصف، شرفي. (2018). تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (1)4.
- نايفة، عدنان وأبو الهيجاء، احمد. (2002). العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي: الواقع والطموح. المؤسسة العربية للنشر والتوزيع.
- النقيب، كمال. (2010). أهمية الحكومة الإلكترونية في ترشيد وتخفيض التكاليف الحكومية ودورها في معالجة الفساد المالي والإداري. ورقة عمل مقدمة في مؤتمر : دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق الإدارة الرشيدة، مسقط 12-14 ديسمبر 2010م
- Ziaochun, W.; Dan, J. (2007), Scientific and ethical reflection on academic corruption in universities: on the science research evaluation system in china's universities, **Chinese Education and Society**, 40(6).